

خطة لحماية أونتاريو

ميزانية أونتاريو لعام 2026 تهدف إلى حماية العمال والعائلات من خلال بناء اقتصاد أكثر تنافسية ومرونة واعتمادًا على الذات

أخبار 26 آذار/ مارس 2026

تورونتو- اليوم، أعلن وزير المالية Peter Bethlenfalvy عن ميزانية أونتاريو 2026: خطة لحماية أونتاريو. في ظل الرسوم الجمركية وحالة عدم اليقين الاقتصادي التي تمر بها البلاد، تواصل الحكومة تنفيذ خطتها لحماية أونتاريو عبر بناء الاقتصاد الأكثر تنافسية ومرونة واعتمادًا على الذات بين دول مجموعة السبع، وذلك من خلال تخفيضات ضريبية كبيرة مدرجة في المرحلة التالية من خطة أونتاريو للإجراءات الضريبية (Ontario's Tax Action Plan). ميزانية أونتاريو لعام 2026 تعزز خطة الحكومة لجذب الوظائف والاستثمارات، وتخفيف الأعباء عن العمال والشركات والحفاظ على الحياة الميسورة للأسر والأفراد وإجراء استثمارات موجهة في قطاعات الخدمات العامة الأساسية التي تدعم ازدهار المقاطعة على المدى الطويل.

وفي تصريح للوزير Bethlenfalvy قال "تواجه أونتاريو التحديات الاقتصادية بخطة مالية واقعية وحكيمة". وأضاف: "لمساعدة المقاطعة على تجاوز هذه المرحلة والخروج منها أقوى، تسعى المقاطعة للاستثمار في أولويات إستراتيجية مثل قطاعات الطاقة والمعادن الحيوية والبنية التحتية الأساسية والتقنيات الحيوية التي ستعزز اقتصادنا، ذلك جنبًا إلى جنب مع العمل على تقليص الإجراءات البيروقراطية وتهيئة الظروف لنمو الأعمال، ودعم العمال وتعزيز اقتصاد أونتاريو".

على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية. تعكس ميزانية أونتاريو لعام 2026 مزايا قوة المقاطعة وصمودها أمام التحديات وإدارتها المالية الحكيمة حتى الآن. في الوقت الذي عملت مقاطعات أخرى وكذلك الحكومة الفيدرالية بخفض التمويل بشكل كبير، أو تقليص حجم القطاع العام، أو زيادة الضرائب، تواصل ميزانية أونتاريو لعام 2026 زيادة التمويل للأولويات الرئيسية مثل الاستثمار في البنية التحتية وقطاع الرعاية الصحية والتعليم، مع توفير إعفاءات ضريبية كبيرة لجعل المعيشة أكثر يسرًا لعائلات أونتاريو، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل في المقاطعة.

يحافظ نهج الحكومة على المسار نحو تحقيق التوازن في الميزانية كجزء من خطتها المالية. تواصل ميزانية أونتاريو لعام 2026 اتباع نهج متزن ومسؤول ماليًا من خلال الاستثمار المستمر في قطاع الخدمات العامة الأساسية، مع الحفاظ على المرونة المالية اللازمة للاستجابة للظروف المتغيرة وتقديم الدعم لسكان أونتاريو.

تشمل أبرز النقاط:

- تنفيذ خطة العمل الضريبية للمقاطعة لجعل أونتاريو أكثر الولايات تنافسية ضمن مجموعة السبع وخفض التكاليف من خلال:
 - تقديم المزيد من الإجراءات التيسيرية لمشتري المنازل من خلال إلغاء كامل نسبة 13٪ من ضريبة المبيعات المنسقة (HST) لجميع المشترين المؤهلين للمنازل الجديدة التي تصل قيمتها إلى مليون دولار، بما يوقر حدًا أقصى من الاسترداد يبلغ 130,000 دولار للمشتري المؤهل، مع الإبقاء على هذا الإعفاء للمنازل الجديدة التي تصل قيمتها إلى 1.5 مليون دولار. وافقت الحكومة الفيدرالية على تقاسم التكاليف مع أونتاريو لدعم المبادرات السكنية في المقاطعة، وذلك رهنًا بإقرار التشريعات الفيدرالية، حيث سيغطي هذا الاتفاق تقريبًا نسبة الخمسة في المائة الفيدرالية من ضريبة المبيعات الموحدة (HST) التي يتم إلغاؤها على المنازل الجديدة في أونتاريو. ستوقر هذه الشراكة ما يقارب 2.2 مليار دولار من إجمالي الإعفاءات الضريبية المشتركة لدعم قطاع الإسكان في أونتاريو.

- ضمان استمرار قدرة الشركات الصغيرة في أونتاريو على المنافسة والمرونة من خلال اقتراح خفض معدل ضريبة دخل الشركات الصغيرة (CIT) من 3.2% إلى 2.2% اعتبارًا من 1 حزيران/ يوليو 2026. من خلال خفض معدل ضريبة الدخل بأكثر من 30%، ستستفيد أكثر من 375,000 شركة صغيرة في أونتاريو من إعفاءات إضافية في ضريبة دخل الشركات (CIT) بقيمة 1.1 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة.
- النية في خفض تكلفة الاستثمارات الرأسمالية من خلال السماح للشركات بتسريع خصم ضريبة الدخل على تكلفة الأصول القابلة للاستهلاك، وذلك بالتوازي مع التغييرات التي أعلنتها الحكومة الفيدرالية. ستؤدي هذه التغييرات إلى خفض تكلفة الاستثمار في مجموعة واسعة من الأصول، وستدخل حيز التنفيذ بعد إقرار التشريعات الفيدرالية.
- إنشاء صندوق استثمار حساب حماية أونتاريو ((Protect Ontario Account Investment Fund)، حيث ستستثمر المقاطعة ما يصل إلى 4 مليارات دولار لجذب الاستثمارات من صناديق التقاعد ورؤوس الأموال الخاصة الأخرى لتعزيز الأولويات الاقتصادية الإستراتيجية طويلة الأمد لأونتاريو.
- زيادة التمويل لبرنامج التوحد في أونتاريو (Ontario Autism Program) ليصل إلى ما يقارب مليار دولار سنويًا، مما سيتيح المجال للمزيد من الأطفال والشباب من الحصول على الخدمات السريرية الأساسية، مع تعزيز قدرات القطاع بشكل أكبر في جميع أنحاء المقاطعة.
- توسيع استثمار أونتاريو الممتد لأربع سنوات في خطة العمل للرعاية الأولية (Primary Care Action Plan) ليصل إلى 3.4 مليار دولار خلال الفترة من 2025 إلى 2029، وذلك لتعزيز خطة المقاطعة الرامية إلى ربط كل شخص في أونتاريو بطبيب أسرة أو مقدم رعاية أولية. ستعمل المبادرات ضمن خطة العمل للرعاية الأولية (Primary Care Action Plan) على سد الفجوة بالنسبة لبقية سكان أونتاريو الذين يرغبون في الحصول على رعاية أولية، مما يحقق الهدف المتمثل في ربط كل شخص في أونتاريو بمقدم رعاية أولية.
- الاستثمار في أكثر خطة رأسمالية إقليمية طموحًا في تاريخ كندا، مع استثمارات مخطط لها على مدى 10 سنوات تصل إلى أكثر من 210 مليار دولار، بما في ذلك 37 مليار دولار في 2026-27. يشمل ذلك بناء الطرق السريعة، والمستشفيات، ووسائل النقل، والبنية التحتية المجتمعية للحفاظ على العمال في وظائفهم، وتعزيز اقتصاد أونتاريو، وضمان ازدهار المجتمعات لأجيال قادمة.
- تقديم 300 مليون دولار إضافية على مدى ست سنوات من خلال صندوق البنية التحتية للرياضة والترفيه المجتمعي ((Community Sport and Recreation Infrastructure Fund)، للمساعدة في تلبية احتياجات المجتمعات المتنامية من خلال دعم صيانة وترقية أو إنشاء مرافق رياضية وترفيهية جديدة في جميع أنحاء المقاطعة. بلغت استثمارات أونتاريو من خلال البرنامج حاليًا 500 مليون دولار.
- تحسين تحصيل الطلاب وإعدادهم للمستقبل من خلال استثمار 66 مليون دولار لكل سنة دراسية لإنشاء صندوق مستلزمات الصف الدراسي ((Classroom Supplies Fund)، ليحصل معلمو الصفوف الابتدائية على بطاقة مستلزمات الفصول الدراسية توفر لهم 750 دولارًا سنويًا لتقليل النفقات الشخصية.
- توفير ما يصل إلى 1,600 دولار سنويًا لمستخدمي وسائل النقل اليومية في منطقة تورونتو الكبرى وهاميلتون ((GTHA)، وذلك من خلال تمديد برنامج أجرة أونتاريو الموحدة (Ontario One Fare Program) لعامين إضافيين، بهدف الاستمرار في خفض التكاليف على الركاب.

- من المتوقع أن يكون عجز أونتاريو لعام 2025-26 بقيمة 12.3 مليار دولار — أي أقل بمقدار 2.3 مليار دولار مقارنة بالتوقعات المنشورة في ميزانية 2025.
- تتبع خطة أونتاريو الحكمة نهجًا لا يقوم على زيادة الضرائب أو تقليص الخدمات، وتُعد أونتاريو من بين المقاطعات القليلة التي ما زالت تحتفظ بمسار واضح نحو تحقيق التوازن المالي.
- على المدى المتوسط، تتوقع الحكومة عجزًا قدره 13.8 مليار دولار في 2026-27 و6.1 مليار دولار في 2027-28، قبل التخطيط لتحقيق فائض قدره 0.6 مليار دولار في 2028-29.
- نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أونتاريو بنحو 1.2 في المائة في عام 2025، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 1.0 في المائة في عام 2026، و1.7 في المائة في عام 2027، و1.8 في المائة في عام 2028، و2 في المائة في عام 2029.
- من المتوقع أن تبلغ نسبة صافي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أونتاريو لعام 2025-26 نحو 36.8 في المائة، أي بانخفاض قدره 1.1 نقطة مئوية عن نسبة 37.9 في المائة المتوقعة في ميزانية 2025، ويُعزى ذلك أساسًا إلى عجز أقل من المتوقع. على المدى المتوسط، من المتوقع أن تظل نسبة صافي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من الهدف البالغ 40.0٪، مما يُظهر أن أونتاريو تواصل إحراز تقدم إيجابي نحو تقليل عبء الدين.

مصادر إضافية

[اقرأ ميزانية 2026: خطة لحماية أونتاريو](#)

[اقرأ أبرز معالم ميزانية 2026: خطة لحماية أونتاريو](#)

[اقرأ: Backgrounder: نظرة على الاقتصاد والمال](#)

news.ontario.ca/mof/en
Disponible en français

جهة التواصل الإعلامي

Sarah Chapin
مكتب الوزير
Bethlenfalvy
Sarah.Chapin@ontario.ca

Scott Blodgett
فرع الاتصالات
Scott.Blodgett@ontario.ca

